

صدر عن المكتب الإعلامي لوزير المالية في حكومة تصريف الأعمال د. غازي وزني البيان التالي:
ينفي المكتب الإعلامي لوزير المالية في حكومة تصريف الأعمال د. غازي وزني نفياً قاطعاً ما جاء في البيان الذي نشرته شركة Alvarez & Marsal أن وزارة المالية أكّدت أن المعلومات المطلوبة من قبل الشركة لن يتم تقديمها في المستقبل القريب.

النص الحرفي لتصريح الوزير وزني في اجتماع القصر الجمهوري كان واضحاً من حيث أنه "تم الاتفاق خلال الاجتماع على إجراء اللازم لتمديد المهلة المطلوبة لتسليم جميع المستندات لشركة Alvarez & Marsal، بحيث تصبح ثلاثة أشهر بعدما كانت محددة في العقد الموقع مع الشركة كي تنتهي في تاريخ أقصاه ٢٠٢٠/١١/٣، على أن يتم خلال الفترة أعلاه تسليم بعض المستندات التي حالت دون تسلمها في ظل القوانين والأنظمة المرعية الإجراء".

وهذا ما اتفق عليه في الاجتماع الذي عقد في القصر الجمهوري في ٢٠٢٠/١١/٥ بين رئيس الجمهورية العماد ميشال عون والوزير السابق سليم جريصاتي والمدير العام لرئاسة الجمهورية أنطوان شقير ومدير شركة التدقيق الجنائي جيمس دانيال.